

الملاحق

ملحق رقم (١)
تقرير لجنة الرد على
الخطاب الملكي السامي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه ونصره بنصر من عنده.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

في يوم أغر من أيام مملكة البحرين الديمقراطية تشرف رئيس وأعضاء مجلس الشورى بالاستماع إلى خطابكم السامي بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثاني، الذي جاء معبراً عن الإرادة الوطنية الشعبية التي تحققت بفضل من جلالتم. إن المشاعر الصادقة من قبل المواطنين تعبر عن حب وإخلاص عميقين لقائد أحب شعبه فبادله حباً بحب. وإننا يا صاحب الجلالة نسأل الله عزّ وجل أن يرعاكم بعنايته وأنتم تقودون وحدتنا الوطنية المتمثلة في المجلس الوطني الذي يعكس تطلعات المواطنين من أجل التجديد التاريخي للعمل الديمقراطي في مملكتنا الحبيبة.

صاحب الجلالة ،

منذ تدشين جلالتم هذا المشروع الإصلاحي بإعادة الحياة البرلمانية وتفعيل الدستور تراكمت تجربة ديمقراطية آفاقها مفتوحة للجميع، وقد أكدتم جلالتم في أكثر من مناسبة على تقبلكم كل رأي واجتهاد ماداماً مرتبطين ونابعين من تراب هذا الوطن. كما أكدتم جلالتم أن المواطنين جميعاً سواسية

لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو الانتماءات السياسية، وقد تجسّد ذلك بالمشاركة الشعبية، والتحويلات الديمقراطية، وتشكيل الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات التي تمثل نسيج العملية الديمقراطية، مما يؤهل البحرين حقاً وصدقاً - كما تفضلتم جلالتم - للدخول طرفاً أصيلاً في الشراكة الديمقراطية الدولية بحكم نضجها السياسي ومخزونها الحضاري؛ لتعمل ضمن هذا التجمع الإنساني المتقدم لصيانة السلم والاستقرار في العالم ونبذ العنف وإشاعة الازدهار والنماء .

صاحب الجلالة ،

إن خطاب جلالتم السامي يلامس تطلعات المواطنين في تعزيز قطاع المال والتجارة والاستثمار من خلال ربط المنجزات الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية، وفي هذا الشأن فإن مجلس الشورى يتطلع إلى التعامل مع الحكومة الموقرة لسن قانون يجرّم الفساد المالي والإداري، ويجسّد العدالة الاجتماعية، ويحارب الفقر، ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

إن أي مراقب منصف لا يملك إلا أن يقر بأن مملكة البحرين قد حققت تطوراً اقتصادياً ملموساً وقفزة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوقعات إيجابية لاستمرار تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك بفضل سياساتكم الوطنية الإصلاحية القائمة على ترسيخ دولة القانون، وتطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة المواطن، والشفافية والتعددية والاعتدال واحترام حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق فإن مجلس الشورى يرى أنه من الأهمية بمكان وضع رؤية إستراتيجية وأهداف اقتصادية من قبل الأطراف المجتمعية كافة متمثلة في الحكومة الموقرة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني بحيث تضمن المحافظة على هذا المستوى من الإنجاز وتطويره. كما يؤكد المجلس على ضرورة أن تحدد هذه الإستراتيجية وسائل توفير الموارد البديلة للنفط في المستقبل القريب، والعمل على توفير الطاقة المطلوبة للاستمرارية والتوسع في المشاريع الصناعية والاستثمارية بما في ذلك تشجيع قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن تتضمن هذه الإستراتيجية خطة واضحة المعالم للخصخصة وإعطاء القطاع الخاص دوراً مهماً ليصبح المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني.

كما يؤكد المجلس على أهمية إنجاز المخطط الهيكلي الإستراتيجي الوطني لاستصلاح الأراضي والبنية التحتية المحفزة لجذب الاستثمارات، وإقامة مناطق حرة، وتوفير الموانئ والمناطق الصناعية اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الجديدة.

صاحب الجلالة ،

إن اهتمام جلالتم برفع المستوى المعيشي للمواطن محل اعتزازنا وتقديرنا، ونعاهد جلالتم بالعمل على توفير الأرضية التشريعية اللازمة لتحقيق الأهداف والتوجيهات الملكية السامية لتوفير الرخاء والعيش الكريم

للمواطن، وتوجيه الدعم المالي الحكومي ليصل إلى الفئات الأكثر حاجة له في مجتمعنا المتآخي. كما أننا نرى أن تقلص الطبقة المتوسطة سوف يؤدي إلى عدم استقرار الأمن الاجتماعي، لذا فقد بات من الأهمية بمكان أن تقوم الجهات المسؤولة بدراسة هذه الظاهرة واقتراح الحلول الناجعة لها، وعلى ذلك فإن مجلس الشورى يتطلع إلى تنفيذ الإرادة الملكية السامية بتحسين ظروف المواطن المعيشية من خلال إيجاد حلول شاملة وجذرية تساهم فيها الحكومة والقطاع الخاص، وخصوصاً فيما يتعلق بمشاكل الإسكان وتوفير فرص العمل الكريم للمواطنين.

صاحب الجلالة ،

إن مجلس الشورى يعبر عن تقديره للدور الكبير الذي قام به جلالتم لتمكن المرأة البحرينية وتعزيز مكانتها حتى تبوأ أعلى المراكز والمناصب، وإننا نفخر بأن مملكة البحرين كانت رائدة في منطقتنا في مجال حصول المرأة على حقوقها السياسية كافة في الترشح والانتخاب، مؤكداً لجلالتم أن مجلس الشورى لن يألو جهداً في العمل على تطوير وتشريع مختلف القوانين التي تكفل للمرأة البحرينية حقوقها في المساواة الكاملة والتي نصت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية وفي مقدمتها قانون أحكام الأسرة.

صاحب الجلالة ،

منذ تولي جلالتم مقاليد الحكم كانت الديمقراطية والحريات السياسية هي ركيزة أساسية من ركائز مشروع جلالتم الإصلاح، وكانت حرية

الصحافة من أهم محاور ذلك المشروع، وعليه فإننا سنعمل جاهدين على تعزيز حرية الصحافة وإصدار قانون ترضيه مختلف الأطياف المجتمعية، على أن يشكل ضماناً حقيقية للإصلاح السياسي والديمقراطي، ويكفل وصول الكلمة النزيهة المسؤولة، تأكيداً لتوجيهات جلالتم للمجلس الوطني بأن تُشرك الصحافة شراكة كاملة في عملية البناء الديمقراطي.

وإنه لمن دواعي فخرنا أن مجلس الشورى قد أقر اقتراحاً بقانون للصحافة ورفعته إلى السلطة التنفيذية، آمليين أن تتم إحالته إلى مجلس النواب في هذا الدور، مستذكريين - في هذا الصدد - توجه جلالتم الذي أعلنتم عنه في أكثر من مناسبة برفضكم أن يسجن أي صحافي .

صاحب الجلالة ،

وإذ يشيد المجلس بالتوجهات التي عبرتم عنها جلالتم لمواكبة دخول البحرين عصر الفضاء، والاستفادة من منجزاته، واستيعاب علوم العصر، والاستخدام السلمي للطاقة النووية بمشاركة أشقائنا في دول مجلس التعاون، مع اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتفادي أخطار النفايات النووية والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة والتشديد على أهمية حماية البيئة؛ فإنه يتطلع إلى توفير المهارات الفنية والمهنية الوطنية في مجالات الطاقة، والاستخدام التطبيقي في العلوم والصناعة، وربط ذلك بمتطلبات البحرين ومجالات الاستثمار الاقتصادي في مناحي الحياة المختلفة، على أن يُشرك

القطاع الخاص في هذا التوجه لتحقيق الكفاية الوطنية في الإنفاق على البحث العلمي وإيجاد آلية لاستمراره.

كما أشرتم جلالتم بنظرتكم الثاقبة إلى قطاع الاتصالات المتقدمة والذي غدا من أسرع القطاعات نمواً، وأصبح منفذاً من منافذ تنويع مصادر الدخل بالمزاوجة بين قطاعي الاتصالات والمعلومات إذا ما توافر لهما المناخ الاستثماري والقانوني والإداري، و خصوصاً توافر الكوادر البشرية المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإزالة العقبات كافة من خلال تشجيع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء المجمعات التقنية والقرى الذكية التي تضم الحاضنات التكنولوجية، وإيجاد هيئة تُعنى بتنمية التكنولوجيا والبحث العلمي وإعداد الكوادر المؤهلة في مختلف المجالات العلمية الجديدة، مما يتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات المختلفة.

صاحب الجلالة ،

إن هذه الإنجازات ما كان لها أن تتحقق في مملكتنا العزيزة لولا ذلك الفصل بين السلطات الثلاث، مع تعاونها من أجل إرساء تقاليد للعمل البرلماني المسؤول سواء في نطاق التشريع أو متابعة الأداء الحكومي؛ تحقيقاً لتوازن السلطات الثلاث الذي تتطلبه الممارسة الديمقراطية.

وإن هذا التعاون البناء لم يكن ليثمر لولا الدور الكبير الذي يقوم به صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر

وحكومته الرشيدة، ودعم صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى وهو يتابع المواقف الدولية والتدخلات في المنظومة الإقليمية بمنطقة الخليج وما سوف تسببه من تداعيات على الأوضاع الداخلية، يرى ضرورة تحصين الجبهة الداخلية وحمايتها.

وفي خضم هذا التوتر الإقليمي ندعو مؤسسات المجتمع المدني والأطراف السياسية كافة لتدارس هذه الأوضاع من أجل إيقاف تداعياتها على النسيج الوطني، واتخاذ كل ما هو ضروري لترسيخ الوحدة الوطنية.

صاحب الجلالة ،

وكما أكدتم جلالتم في خطابكم فإن الجامع بيننا - بعد الله - هو الانتماء للبحرين أولاً وأخيراً، وإذ نشارك جلالتم هذه المشاعر فإننا نعاهدكم على أن نكون خير عون لكم لتحقيق ما نصبو إليه جميعاً. حفظكم الله وحفظ البحرين.